الفصل الثامن

جهود المملكة في مجال مكافحة الإرهاب

تعرضت المملكة العربية السعودية لحوادث إرهاب عديدة شأنها في ذلك شأن كثير من المجتمعات التي تتعرض لحوادث إرهابية تثير الفزع في نفوس الأبرياء، وتدعي هذه الجماعات الإرهابية الولاية الدينية الصحيحة ومن ثم تكفر المجتمع نفسه وهي في سبيل تغيير الحكم تستخدم كافة الوسائل غير المشروعة وتلجأ إلى العنف والتخريب والدمار. و على الرغم من أن المملكة العربية السعودية لا تزال تواجه حتى الآن مخاطر خارجية كبيرة بالنظر إلى التهديدات المحتملة القادمة من إيران والعراق واليمن، إلا أنه منذ مايو 2003 أصبح من الواضح أن التهديدات الرئيسية لأمنها تأتى من الإرهاب وخصوصا من الحركات والخلايا المرتبطة بتنظيم القاعدة وأسامة ابن لادن.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الإرهاب ليس جديدا على المملكة، فمنذ الستينيات كانت هدفا لنشاطات إرهابية متقطعة ترتبط بالمحاولات المتكررة لتكوين جماعات داخل المملكة قادرة على الإطاحة بالحكومة. بعد ذلك شهدت المملكة صداماً كبيراً مع الإسلاميين الثوريين في نوفمبر 1979 عندما تمكن مسلحون سنة من السيطرة على المسجد الحرام في مكة واستطاعت القوات السعودية بمعاونة قوات مكافحة الإرهاب من دول حليفة استعادة السيطرة عليه بعد عدة أسابيع في عمليه لقى فيها 200 من القوات الحكومية والمسلحين مصرعهم، وواجه 60 من المسلحين حكم الإعدام. كما شهدت المملكة أيضا اضطرابات قام بها الشيعة في الإقليم الشرقي وبعض الحوادث المتقطعة وعمليات تخريب محدودة.

ولم تشهد المملكة مشاكل أمنيه خطيرة في الداخل إلا عندما وجه أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة نشاطهم تجاهها في منتصف التسعينيات وبدأ التنظيم في شن هجمات إرهابية واسعة على أهداف محددة في المملكة في محاولة لتدميرها، وذلك عندما هاجم مركز تدريب الحرس الوطني الذي تديره الولايات المتحدة بالرياض في نوفمبر 1995، مما أسفر عن مقتل خمسة من الأمريكيين، الأمر الذي لحقه إعدام أربعة رجال ألهمتهم أفكار بن لادن .

ولقد كانت لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تأثيرا بالغا على تنامي حركات العنف و التطرف داخل المملكة ، خاصة ان عددا من المتهمين في تلك الأحداث كانوا يحملون الجنسية السعودية هذا بالإضافة إلى الحرب الأمريكية التي أعلنتها على الإرهاب مما أدى بتلك الجماعات إلى تكثيف نشاطاتها خاصة بعد إعلان المملكة المشاركة في التحقيقات التي أقوم بها الولايات المتحدة للبحث عن مرتكبة تلك الهجمات .

وظلت تلك الهجمات تعتبر متقطعة حتى مايو 2003 عندما بدأت خلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة حملة أعمال عنف منظمة وموجهة أساسا إلى كل من الأجانب ـ وخصوصا الأمريكيين ـ والنظام الحاكم . وحتى ذلك الحين كان على أجهزة الأمن أن تتعامل مع حوادث منعزلة لما يزيد عن عقدين من الزمان، مما أتاح إمكانية اعتمادها بصورة كبيرة على إجراءات محدودة وتحكمية من خلال أفراد الأمن، إلى أن جاءت تهديدات تنظيم القاعدة لتغير بصورة جذرية كلاً من مستوى التهديد والطريقة التي يتعين على قوات الأمن السعودية أن ترد بها على التهديدات .

ومن الممكن تناول الجهود الأمنية من خلال النقاط التالية :

1. المواجهة السعودية لتهديدات القاعدة :

بدأت السعودية في مواجهة التهديد الذي يمثله بن لادن والقاعدة قبل مـايو 2003 بفترة طويلة حيث جمدت أرصدة بن لادن في خلال 1993ـ1994 لتكون واحدة من أولى الدول التي تخطو هذه الخطوة . وفى التاسـع مـن أبريـل 1994 قامـت بسـحب الجنسية منه . وبعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في 1995 التي ترتبط بأسامة بن لادن ، طردته الحكومة السودانية . وفى عام 1996 عاد إلى أفغانستان بعدما سيطر متطرفو طالبان على السلطة . وأدار من بعيد تفجيرات مركز لتدريب الحـرس الوطني السعودي بالرياض في نوفمبر 1995 ، والتي أسفرت عن القبض على أربعة مسلحين وإعدامهم بعد ذلك ، واتضح أنهم يستلهمون أفكار بن لادن .

ولفتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اهتماما متزايدا لـدى الأمـريكيين تجاه المملكة العربية السعودية ، مما أدى إلى قيامها في ذلك اليوم بإصدار تصريح رسمي ينتقد الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتـاجون ويصـفه بأنـه عمـل أثـم وغـير إنساني . وفي العشرين من نفس الشهر ، قام وزير الخارجية السـعودي الأمـير سـعود الفيصل بإطلاع الرئيس الأمريكي بوش ووزيـر الخارجيـة كـولين بـاول علـى رغبـة حكومة بـلاده في أن تكـون جـزءاً مـن ائـتلاف مكافحـة الإرهـاب الـذي كـان قيـد التشكيل ، قائلا نحن سنفعل كل ما في استطاعتنا للقضاء على مشكلة الإرهاب .

وبعد عدة أسابيع أعلنت الحكومة السعودية أنها سوف تسمح للطائرات والقوات الأمريكية المتمركزة على أراضيها بالمشاركة في العمل العسكري الموجـه إلى بـن لادن أثناء الحرب في أفغانستان تحت قيادة وسيطرة الأمير سلطان في قاعدة الخرج . وفى 20 سبتمبر أعلنت المملكة أنها سوف تقطع العلاقات الدبلوماسية مع طالبان على خلفية

أن حكومة طالبان مستمرة في استعمال أراضيها في إخفاء وتسليح وتشجيع هؤلاء المجرمين (يعنى القاعدة) على القيام بأعمال الإرهاب الأسود التي تثير الفزع لدى أولئك الذين يؤمنون بالسلام والأبرياء وتنشر الرعب والدمار في العالم.

2. أعمال الأمن الداخلي:

طبقًا لما ذكره السفير السعودي بالمملكة المتحدة الأمير تركي الفيصل، قامت الحكومة بالقبض على أكثر من 600 شخص واستجوبت أكثر من 2000 شخص ممن يشتبه في ارتباطهم بالإرهاب منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001، بالإضافة إلى محاكمة العشرات من القادمين من بلدان أخرى لارتكابهم جرائم إرهابية بالمملكة. وأخيراً وكما توضح التفاصيل المذكورة آنفاً، فإن المملكة فككت معظم خلايا تنظيم القاعدة العاملة فيها.

وفي 26 أبريل 2004 وجه وزير الدفاع الأمير سلطان في خطابه أمام الحرس الوطني وقوات الأمن تحذيرا إلى الإرهابيين من مغبة الاستمرار مؤكدا على ضرورة استسلامهم لحماية أمنهم وسلامتهم الشخصية قائلا هؤلاء الذين يستسلمون سوف يكونوا آمنين وأولئك الذين يقاومون سوف يخسرون. واستطرد واصفا الإرهابيين بأنهم قلة من الشباب المغرر بهم والذين أجريت لهم عملية غسيل مخ ويعملون ضد دينهم وحكامهم وأهاليهم. وبعد مقتل المقرن بوقت قصير، قدم ولى العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله عرضا رسميا بالعفو عن المؤيدين لتنظيم القاعدة والذين لم يضطلعوا بدور مباشر في عمليات القتل. وفى نفس الوقت وجه للمسلحين تحذيرا

نهائيا قائلا نقول لهذه الجماعة المنشقة وغيرهم إنه إذا لم يعودوا إلى الطريق الصحيح، فإنهم سوف يلقون نفس المصير (يقصد مصير المقرن) أو أسوأ منه.

وكل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وهجمات 12 مايو و9 نوفمبر 2003 بالرياض، أعادت تأكيد التزام المملكة بمحاربة خطر الإرهاب على كل الجبهات، ونتج عن هذا الالتزام قدر كبير من التعاون بين السعودية والولايات المتحدة والدول الأخرى، وأيضاً تم اتخاذ إجراءات لشفافية وتأمين البنية التحتية للتمويل ضد الأنشطة غير القانونية مثل غسيل الأموال. واتخذت الحكومة خطوات مشددة بتجميد أرصدة المشتبه بتورطهم في أعمال إرهابية.

وطورت الحكومة أيضا مستوى إجراءات الأمن في مدى واسع من المواقع في أنحاء البلاد مثل المباني العامة والتجمعات السكنية. وفى ديسمبر عام 2003 بدأت الحكومة في نشر مبادراتها لمكافحة الإرهاب مثل قائمة بالأشخاص المطلوبين أكثر من غيرهم بالنسبة لقوات الأمن لتورطهم في أنشطة مرتبطة بالإرهاب.

وبرهنت الحكومة السعودية بصورة عملية على أن لديها فهما عميقاً بعدد من العناصر الرئيسية لخطر الإرهاب وبالأفراد المتورطين فيه. واشتملت القائمة وقت نشرها على قادة الخلايا الخمسة. وتمكنت قوات الأمن والمخابرات السعودية من تحديد ليس فقط من هم أفراد تنظيم القاعدة، وإنما أيضا وزنهم النسبي داخل البناء الهرمي للتنظيم ومن الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد شخص واحد يتولى دورا قياديا بالتنظيم غير مدرج بالقائمة.

ومن أجل رفع مستوى أداء قوات الأمن والمخابرات أصدر الملك فهد مرسوما ملكيا بزيادة رواتبهم بنسبة 25٪، وأكثر من ذلك قامت الحكومة بإعادة تنظيم

جهودها في مجال الأمن لتطوير برنامج تدريب أفضل لتزويد القوات بمعدات أكثر تطورا واستقت دروسا من خبرات بلدان أخرى، وشرعت في تطوير التنسيق بين قوات الأمن والشرطة التابعة لوزارة الداخلية وكل من الحرس الوطني وقوات الجيش بإنشاء قيادة جديدة لمكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية وتولت مهام التنسيق مع الأجهزة الأخرى.

وقد أصبح واضحا مع الزمن أن تنظيم القاعدة لديه فرص محدودة في اختراق الجيش والحرس الوطني وأجهزة الأمن وحتى الشرطة العادية. وبالرغم من أن بعض عمليات تجنيد قوات الأمن كان من المحتم حدوثها، إلا أنها حدثت بمستويات محدودة جدا حتى أن معظم أعضاء الخلايا الصغيرة الذين لهم روابط بالجيش أو بأجهزة الأمن لم يحظوا إلا بخدمات وتدريب محدودين ويشغلون مناصب قليلة الشأن.

3. البعد السياسي:

فشل تنظيم القاعدة في خلق قاعدة شعبية تمكنه من تحدى الحكومة. فمثل كل المسلمين عارضت أغلبية الشعب السعودي الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها التنظيمات المتطرفة مثل القاعدة، معتبرين أنهم مخالفون للقيم الإسلامية. ، إلى جانب هذا فقد مثل الأشخاص المتهمين بالإرهاب مثل أسامة بن لادن تناقضا حادا بين أقوالهم و التي تدعو لنصرة الإسلام و تطبيقه الفعلي على أرض الواقع و بين الأفعال التي يقدم عليها هؤلاء الأشخاص حيث القتل و التدمير بلا هوادة و بغير منطق محدد.

حذر ولى العهد 0انذاك ـ الأمير عبد الله المواطنين السعوديين بشدة من مغبة إبداء تعاطف تجاه الإرهابيين قائلا، انه "حتى السكوت يمكن أن يمثل تأييداً للإرهاب أحذر كل مواطن من أن يكون صامتا لأن الصمت يعنى أنه واحد منهم وبأذن الله نحن نتتبعهم وبمساعدة الله سوف نتمكن منهم مهما استغرق ذلك من وقت حتى لو امتد إلى عشرين أو ثلاثين عاما. "

وعلى الرغم من مطالبة المواطنين بعدم التسامح إلا أن الحكومة السعودية ورجال الدين الرسميين وقعوا رسالة تسامح ومواءمة تشرح بوضوح أن الإسلام والإرهاب متناقضان. وفي حديثه أمام قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا وباكستان سجل ولى العهد الأمير عبد الله ذلك الموقف مطالبا باتخاذ خطوات جادة لمواجهة التطرف وتحسين العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين.

نادت المملكة بإجراء تضامن دولي ضد الإرهاب، وحثت على نبذ الحرب والإرهاب. وفي رسالة إلى الحجاج في مكة في فبراير 2004 صرح الملك فهد: موقف المملكة في مواجهة الإرهاب موقف مبدأي. فقد حثت المجتمع الدولي على مواجهة خطر الإرهاب ودعمت كل الدول المحبة للسلام في جهودها لاقتلاع جذور الإرهاب وطالبتها بإعداد برنامج شامل في إطار الشرعية الدولية لمواجهة الإرهاب وتدعيم أركان الأمن والاستقرار.

وتعامل المسئولون السعوديون مع قضيه شائكة، وهى فصل وإصلاح الثوريين من رجال الدين. ففي النصف الأول من عام 2003 أقالت حكومة المملكة 44 خطيبًا لصلاة الجمعة، و160 إماماً و149 مؤذناً بسبب عدم تعاونهم مع السلطات

ووضعت 1357 مسئولاً دينيًا في دائرة الاشتباه، وأمرت بتدريبهم ويشمل هذا العدد 517 إمامًا و90 خطيبًا لصلاة الجمعة 750 مؤذنًا.

4. برنامج العفو:

في يونيو 2004 طبقت الحكومة السعودية برنامج عفو لمرة واحدة يهدف بالدرجة الأولى إلى قطع الدعم عن تنظيم القاعدة وأعلنه الملك فهد لمدة شهر، ويشمل أولئك الذين لم يتورطوا في ارتكاب هجمات إرهابية .

والهدف من وراء المشروع هو إيقاف دائرة العنف بتقديم فرصة للأفراد لإعادة النظر في تصرفاتهم والتبرؤ منها والعودة إلى حظيرة الإسلام. وأكد الأمير نايف على أن العفو علامة على قوة المملكة قائلا العفو الممنوح من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن العزيز هو علامة قوة. والمقصود منه إخبار أولئك الشاردين أن يثوبوا مرة أخرى إلى رشدهم ويعودا إلى آبائهم وعائلاتهم ومنازلهم وإلى دينهم .

وهذه الدعوة لم يكن لها تأثير نفسي بالغ على المسلحين فحسب، وإنما على المجتمع السعودي والإسلامي بصفة عامة. فقد استفادت من حقيقة أن المجتمع الذي تقوده العائلة وتتمتع فيه قيم العائلة والأسرة الممتدة بمكانة محورية يمكن أن تؤدى إلى وضع ضغوط مكثفة على العديد من الشبان الذين يعرف أهلهم أنهم يساندون تنظيم القاعدة.

من ناحية أخرى لها فائدة عملية، فالقاعدة دأبت على اتهام النظام السعودي بكونه غير إسلامي لتعاونه مع الولايات المتحدة ولا يطبق قوانين الشريعة الإسلامية بالكامل، لذلك فقد تضمن الحديث الذي أعلن فيه الملك فهد قرار العفو آيات من

القران توضح أهمية مفهوم التسامح في الإسلام. وبهذا تكون الحكومة قد أعادت تأكيد سلطاتها الدينية بإثبات خضوعها لحكم الله. وهذه الخطوات المحسوبة كان لها تأثير كبير في تقويض شرعيه تنظيم القاعدة الذي طالما استخدم الإسلام في إضفاء الشرعية على أفعاله.

وردت الحكومة أيضاً على استعمال القاعدة لفتاوى غير شرعيه لتبرير وجهات نظرها وسلوكياتها باستعمال فتاوى شرعيه. فقد أصدر المفتى العام للمملكة فتوى تنادى المواطنين والمقيمين بالإبلاغ عن كل فرد يخطط أو يعد لعمل تدميري وذلك لحماية البلاد والعباد. وهذه الفتوى كان لها أثر بالغ في حرمان تنظيم القاعدة من المساعدات اللوجستيه مما جعل من الصعب عليه القيام بعمليات. وقد شمل برنامج العفو 31 من المسلحين الذين قدموا اعتذاراً وأفرجت عنهم السلطات في نوفمبر 2004 بعدما تأكدت من أن المنحرفين قد عدلوا أفكارهم وسلوكهم تجاه أمتهم ومجتمعهم إلى الوجه الصحيح. وفى مبادرة متصلة طبقت الحكومة السعودية عفوا لمده شهرين لتسليم الأسلحة غير المرخصة بدون التعرض لعقاب.

5. إجراءات مواجهة الإرهاب في القطاع المالي:

اتخذت الحكومة السعودية إجراءات محسوبة لتأمين النظام المالي ضد الأنشطة غير القانونية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بوقت طويل، حيث انضمت المملكة لمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التجارة المحظورة في العقاقير والمواد المخدرة في عام 1988. وأنشأت الحكومة السعودية وحدات خاصة بمكافحة أنشطة غسيل الأموال في وزارة الداخلية وفى وكالة النقد السعودية وفى مؤسسات البنوك التجارية

في عام 1995 . وأصدرت الوكالة لائحة الخطوط العريضة لمنع والسيطرة على أنشطة غسيل الأموال إلى البنوك السعودية لتنفيذ سياسة اعرف عميلك وقواعدها للكشف عن التحويلات المشبوهة وإخبار السلطات القانونية المختصة والوكالة .

وفي فبراير 2003 بدأت وكالة النقد السعودية في تطبيق برنامج لتدريب القضاة والمحققين في الشئون القانونية المتعلقة بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال . وبدأت الحكومة في المشاركة في العروض والمؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بمحاربة الأنشطة الإرهابية .

فرض عقوبات صارمة على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب . ويتطلب القانون الجديد الحفاظ على سجلات البنوك كما ينشئ وحدات مخابرات لكي تحقق في التحويلات وأيضاً يرسى قواعد التعاون الدولي في قضايا غسيل الأموال مع البلدان التي لديها اتفاقيات رسمية بهذا الشأن مع المملكة ، فضلا عن أنه يحظر التحويلات المالية مع أطراف مجهولة .

وفي يوليو 2004 ، أعلنت مؤسسات دولية معينة تقييمها لقوانين ولوائح وأنظمة المملكة الخاصة بمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، وطبقا لهذا التقويم ركزت السلطات السعودية بقوة على النظم والإجراءات لمواجهة الإرهاب ولمنع تمويل الإرهاب ، وبالتحديد اتخذت السلطات العديد من الإجراءات منها :

(1) زيادة ما تطلبه مؤسسات التمويل من مستندات لقروض العملاء .

(2) إنشاء أنظمة لتتبع وتجميد أرصدة الإرهابيين

(3) التشديد على انتظام وشفافية المؤسسات الخيرية .

(4) توصلت التقييمات في النهاية إلى أن المملكة تتماشى تقريباً مع كل القواعد العامة للمؤسسات المالية الدولية .

وبالرغم من أن رغبة وإرادة الحكومة السعودية في التعاون قد تقدمت بشكل ملحوظ، إلا أنه من الواضح أن هناك المزيد من الأعمال ينبغي إنجازها . وطبقاً لتقرير لجنة البنوك بمجلس الشيوخ الصادر في 29 سبتمبر 2004، فإن المملكة العربية السعودية لا يزال يتبقى أمامها عدد من الإجراءات حتى تصل إلى التطبيق الكامل لقوانينها ولوائحها الجديدة، وبالإضافة إلى ذلك توجد القليل من الدلائل على أن المملكة قد اتخذت إجراءات عقابيه رادعة تجاه المنظمات أو الأشخاص المرتبطين بتمويل الإرهاب، وبالتالي فإن عليها أن تمسك بأي شخص مسئول عن تمويل الإرهابيين وأيضا أن تجرم مثل هذه الأنشطة .

6. مراقبة الجمعيات الخيرية :

اتخذت الحكومة السعودية مجموعة من الإجراءات لتأمين مراقبة الجمعيات الخيرية . وجمدت حسابات فرعى الصومال والبوسنة في مؤسسة الحرمين الإسلامية في مارس 2002 . وعلى صعيد متصل اتخذت الحكومة في 22 ديسمبر 2003 إجراءات لاعتبار مؤسستي فيزار ومقرها البوسنة وهو تشبورج ومقرها ليشتنشتين ممولة للإرهاب، وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1267 لسنة 1999 . وأيضًا اعتبرت السلطات أن ممثل مؤسسة فيزار السيد / سافيت دورجوتى ممول للإرهاب طبقا لنفس القرار . توصلت الحكومة السعودية إلى أن الفرعين كليهما قدما الدعم لأنشطة ومؤسسات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الاتحاد الإسلامي وغيرهما .

وفى مايو 2003 وزعت وكالة النقد السعودية منشوراً خاصاً بالأنشطة البنكية غير القانونية المرتبطة بالجمعيات الخيرية بعنوان القواعد الحاكمة لمحا ربة غسيل الأموال وتمويل الإرهابيين وأرسلت المنشور إلى كل البنوك والمؤسسات المالية بالمملكة بهدف تطبيق سياسات وإجراءات جديدة هي :

- § تجميع حسابات المنظمات الخيرية أو منظمات الرفاهية الاجتماعية في البنك في حساب موحد لكل منظمة .
- § تحديد الهوية مطلوب لكل المعاملات المالية .
- § لا يتم عمل كروت ائتمان لمثل هذه الحسابات .
- § لا يتم سحب نقود من الحساب .
- § لا يتم عمل تحويلات عبر البحار .
- § يجب أن توافق الوكالة السعودية للنقد على الحسابات .
- § لا يتم السماح إلا لشخصين فقط تحت سلطة مجلس إدارة المؤسسة الخيرية بعمل حسابات أوليه .

وفي يناير 2004 عقد مؤتمر صحفي مشترك في واشنطن العاصمة لإعلان أن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة قد طلبتا من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي إدراج فروع مؤسسة الحرمين الإسلامية بكل من كينيا وباكستان وتنزانيا واندونيسيا في قائمة مؤيدي الإرهاب واستجاب مجلس الأمن للطلب في 29 يناير .

وبعد ذلك في 2 يونيو 2004 أعلنت المملكة أنها قامت بحل مؤسسة الحرمين الإسلامية وخمسة من فروعها وجمعيات خاصة أخرى وأنشأت جمعية جديدة هي اللجنة الوطنية السعودية للإغاثة والأعمال الخيرية بالخارج . وهذا الكيان الجديد

خطط صانعو القرار لأن يكون القناة الوحيدة للإسهام الخاص المتزايد في المشروعات الخيرية بالمملكة، ويعمل النظام بشفافية كاملة مع حساب ومراجعة الأرصدة والتعاملات كل ثلاثة شهور. وبالرغم من أن مؤسسة الحرمين قد وصلها قرار الحكومة بالإغلاق، إلا أنه وحتى الآن لم يتم اتخاذ خطوات رسمية في هذا الشأن. وكانت الحكومة قد أصدرت تعليماتها إلى المؤسسة المنحلة بوقف عملياتها بحلول 15 أكتوبر 2004 ويتمسك المسئولون عنهما بالقول بأن المؤسسة مغلقة تماما ولم تقبل أي تبرعات جديدة.

واتخذت حكومة المملكة خطوات لتجميد أرصدة المقربين لبن لادن ومن بينهم وائل حمزة جليدان الذي يعتقد أنه عمل كقناة لتوصيل الأموال إلى القاعدة في ضوء أن جليدان خدم مديراً عاما في رابيتا ترست وهي منظمه غير حكوميه اعتبرها قرار الرئيس بوش رقم 13224 منظمه قدمت دعما لوجستيا وماليا للقاعدة. وخلال شهر رمضان 2004 عجلت الحكومة بعملية وضع الجمعيات الخيرية تحت المنظار خوفا من تحويل بعض الهبات إلى تنظيم القاعدة وممثليها. بالإضافة إلى ذلك قامت بعمل حظر مقيد على وضع المواطنين عملات في الصناديق التي توضع في مداخل المساجد والمراكز التجارية. يأتي ذلك جنبا إلى جنب مع تعيين لجنة من المحاسبين لمراجعة الحسابات المالية لعدد 299 من الجمعيات المسجلة.

وكما هو في معظم المناطق الأخرى التي تواجه خطر الإرهاب، هناك الكثير الذي يجب عمله. وبالرغم من أن المملكة خطت خطوات جادة تجاه إضعاف قدرة الإرهابيين على استخدام آليات التمويل التي كانت متاحة لهم في السابق، إلا أن الإجراءات ذات الطبيعة النظامية المطبقة سوف تستغرق وقتا حتى تحقق نتائج

ملموسة. وطبقا لما ذكرته اللجنة الفرعية لخدمات التمويل في المراقبة والتفتيش فأن المملكة العربية السعودية لم تتماش حتى الآن مع متطلبات مجلس الأمن الدولي بإنشاء وحدات تفتيش مالية لتراقب التبرعات الخيرية، ولم تعين الحكومة موظفين بالمكتب لإلقاء الضوء على برنامج مراقبة نقود الإرهابيين .

وعلى أية حال، فقد بدأت المملكة في إنشاء وحدات مراقبة التمويل وعظمت من قيمة الخطوات المهمة التي اتخذتها بالتنسيق مع الولايات المتحدة لمنع التمويل عن الإرهابيين، ولاحظ أيضا أن القيود الجديدة على الأنشطة المالية للجمعيات الخيرية مثلت موقفا صلبا اتخذته الحكومة للتعامل مع تمويل الإرهابيين.

7. التعاون الدولي:

تلعب المملكة العربية السعودية دورا بارزا في الشئون الإقليمية والدولية من خلال عضويتها في منظمات دولية مختلفة، وهي تستخدم هذا الدور لمساعدتها على مواجهة الإرهاب. فهي تتعاون مع الأمم المتحدة والانتربول الدولي ومنظمات أخرى وتؤيد عددا كبيرا من المبادرات الدولية من خلال تطبيقها اتفاقات جماعية وثنائية متعددة، والمملكة شريك فعال ومنتظم في اجتماعات مجموعة العشرين ووقعت اتفاقات جماعية تحت إشراف ورعاية جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقات الثنائية والبروتوكولات مع دول غير عربية وهى من ناحية أخرى تحرص على التمسك بالرقابة المشددة على أنشطة العاملين في المؤسسات التي تمولها . .

وأيضاً قامت الحكومة السعودية بتوحيد مصادر معلوماتها مع حكومات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والبلدان الآسيوية لكي تطور وسائل لتبادل المعلومات

معها بسرعة وبفاعليه وأسست في عام 1996لجنة مشتركة لمواجهة الإرهاب مع الولايات المتحدة لكي تتبادلان المعلومات حول تنظيم القاعدة. وفي خضم أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعادت الحكومة السعودية اللجنة وضاعفت جهودها لكي تصبح شريكاً مهماً في الحرب ضد الإرهاب.

وقد صرح الأمير سعود الفيصل في 10 سبتمبر 2003 قائلا : " أيا كانت مشروعية الإرهاب التي تصورها المواطنون السعوديون من قبل إلا أنهم الآن يرون أنفسهم في حرب ضد هؤلاء الإرهابيين، وليس صحيحا أن المتطرفين لهم اليد العليا، فنحن نحاربهم بقوة ونطاردهم في كل مكان ونضيق عليهم الخناق وقضينا على الكثير منهم "والحرب كما قال ولى العهد هي حرب ضد أولئك الذين أشعلوها والذين شجعوا عليها والذين دعموها والذين وافقوا عيها بدون تفكير. وإذا كان هناك على منابر المساجد من يحثون على العنف فإنهم سوف يستبعدون على الفور. وفى المدارس تم تغيير الكتب للعام الدراسي الجديد كما تم تغيير التوجهات إلى المدرسين. وأحكمت الحكومة سيطرتها على أموال الإرهاب بعد ما حددتها بدقة.

و بناء على ما سبق يمكن القول بأن الحكومة السعودية عليها أن تولى اهتمامًا كبيرًا بالآتي :

(1) الأسباب الكامنة وراء هذا الصراع.

(2) أسباب عملية تجنيد الشباب في المنظمات المتطرفة.

(3) الحكومة تحتاج في هذا الصراع إلى أن تظهر في شكل واضح التزاما واسعا بتسريع جهود الإصلاح في هذه المجالات والسير قدما في مجالات جديدة.

(4) يتطلب إخماد المعارضة المسلحة قيام نظام سياسي نيابي وأكثر انفتاحا وتقليل حجم الفساد والمحسوبية في قطاع الخدمات الجماهيرية .

(5) الحد من تركيز الثروة والسلطة داخل العائلة الملكية والعائلات الكبيرة الأخرى .

ويمكن إنجاز ذلك على أكمل وجه بزيادة المشاركة السياسية الشعبية عن طريق إعطاء المواطنين السعوديين صوتا ودورا أكثر فاعليه في النظام السياسي والسماح للمواطنين بالالتحاق بحريه بالمؤسسات السياسية مع العمل على تقويتها واقتلاع جذور الفساد .

وتحتاج المملكة إلى جهود مشابهة في الإصلاح الاقتصادي، وفى تنويع الاقتصاد وفى الاعتماد على السعوديين في العمل وفى جعل التعليم أكثر ملائمة للمهارات الوظيفية وفى جهود خلق فرص العمل للشباب السعودي من الجنسين .

الإرهاب وعدم الاستقرار ليس لهما سبب محدد أو مجموعة من الأسباب وتأكيد الاستقرار الداخلي يتطلب جهوداً واسعة لإزالة أكبر قدر ممكن من الأسباب غير المباشرة للإرهاب التي يعتقد أنها ترجع بشكل ما إلى قضايا مثل التعليم والعمالة والتوظيف التي تحظى باهتمام من الرأي العام السعودي أكبر من الاهتمام بالشئون السياسية .

وبالمثل، تؤثر قضايا مثل حقوق الإنسان وحكم القانون ـ بما فيها قانون الأعمال وحقوق الملكية ـ في حياة الناس اليومية أكثر من الانتخابات . وتحقيق الشرعية السياسية قضية تعتمد بدرجه كبيرة على تحقيق توقعات المواطنين تجاه مثل هذه القضايا وليس الاندفاع نحو تطبيق الديمقراطية في ظل غياب المؤسسات والخبرات اللازمة وتطوير أحزاب سياسية مستقرة وعصرية .

ومن الممكن أن يؤدى هذا الاندفاع إلى مشكلات خطيرة عندما يتوجب على الحكومة السعودية أن تضطلع بالقيام بعمليات فعالة ومستمرة لمواجهه الإرهاب ومن الأهمية بمكان عندئذ أن تصل إلى التوازن الصحيح في هذا الأمر .

وبالتالي فإن التوصل إلى الحل الأمثل لمشكله الإرهاب والأمن الداخلي هو أمر حتمي بالنسبة لحكومة المملكة لكي تتمكن من الاستجابة لطموحات شرائح من مواطنيها المتشبعين بأفكار الإصلاح وتضم هذه الشرائح العديد من الأمراء السعوديين القياديين والتكنوقراط ورجال الأعمال البارزين . والتقدم في مجتمع محافظ يجب أن تقوده النخب الإصلاحية السعودية وليس دعاه الإصلاح من الخارج ، كما يجب أيضا أن يكون محسوبا وتدريجيا ، وعلى الرغم من ذلك إذا بالغت الحكومة في الإبطاء من سرعة جهود الإصلاح لكي تحقق نجاحاً ملموسا وحقيقيا في سعيها للإصلاح ، فان المملكة سوف تفقد فرصة تاريخية يصعب تكرارها .

8. المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب بالمملكة :

أكد المؤتمر أن المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ عانت من الإرهاب ، وزادت حدة المعاناة في العصر الحديث ، حتى أصبحت هذه الظاهرة مشكلة عالمية تشغل الأذهان وتؤرق الباحثين عن السلام و الأمن و الاستقرار الأمر الذي يستوجب جهودا دولية لاحتوائها والتصدي لها بفعالية الروح الجديدة والمسؤولية و الإنصاف ، بما يكفل القضاء عليها ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدولة سيادتها وللشعوب استقرارها وللعالم سلامته وأمنه .

وانطلاقا من هذه الحقائق، وحرصا من المملكة العربية السعودية على ضرورة تظافر الجهود الدولية للتصدي للإرهاب واقتلاعه من جذوره ومنع أسباب استفحاله وتجفيف مصادر تمويله، يأتي انعقاد هذا المؤتمر تعزيزا للمساعي الدءوبة لمواجهة الإرهاب عبر بلورة جهود واسعة النطاق تشمل العديد من الدول المتضررة منه وتبادل الآراء والخبرات والتجارب ، والخروج بالتوصيات والمقترحات المناسبة لمواجهة هذه الآفة الخطيرة .

أهداف المؤتمر:

1. إلقاء الضوء على مفاهيم الإرهاب ومسبباته ، والتطورات التاريخية والفكرية والثقافية المغذية لجذوره في المجتمعات الإنسانية .
2. إظهار العلاقات بين الإرهاب من جانب وغسيل الأموال وتهريب الأسلحة والمخدرات من جانب آخر .
3. التعرف على الجوانب التنظيمية للمنظمات الإرهابية وتشكيلاتها وطرق عملاها .
4. الإطلاع على تجارب وجهود الدول المشاركة و المنظمات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والخبرات .
5. الخلوص بنتائج ومقترحات عملية لدعم الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب .

محاور المؤتمر:

1. جذور الإرهاب وبذوره وثقافته وفكره .
2. العلاقة بين الإرهاب وغسل الأموال وتهريب السلاح وتهريب المخدرات .
3. الدروس المستفادة من تجارب الدول في مكافحة الإرهاب .

4 . التنظيمات الإرهابية وتشكيلاتها .

توصيات المؤتمر:

صدرت توصيات فرق العمل الأربعة المنبثقة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي اختتم أعماله بمشاركة عدة دول عربية وأجنبية . وأكد المشاركون أن الأسباب الجذرية للإرهاب تشمل الفقر المدقع والنظام والهيكل الاجتماعي غير العادل والفساد والأسباب السياسية والاحتلال الأجنبي والاستغلال الشديد والتطرف الديني والانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان والتمييز والتهميش الاقتصادي والاستلاب الثقافي نتيجة للعولمة إضافة إلى الصراعات الإقليمية التي تستغل كذريعة للأعمال الإرهابية ولعمليات المنظمات الإرهابية .

التوصيات :

1 ـ يشكل الإرهاب والتطرف تهديداً مستمراً للسلم والأمن ولاستقرار جميع البلدان والشعوب ويجب إدانتهما والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال اعتماد إستراتيجية شاملة ، فاعلة ، موحدة وجهد دولي منظم يركز على الحاجة إلى الدور الريادي للأمم المتحدة .

2 ـ بصرف النظر عن أي ذريعة يسوقها الإرهابيون تبريراً لأعمالهم ، فإن الإرهاب لا مبرر له . إن الإرهاب تحت كل الظروف وبغض النظر عن كل الدوافع المزعومة ، يجب أن يُدان دون تحفظ .

3 ـ غياب الاتفاق بشأن تعريف شامل للإرهاب يكون مقبولا لجميع المشاركين يعيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ، ومن ثم يتوجب التغلب على مشكلة تعريف الإرهاب . والمقترحات التي تضمنها تقرير فريق الأمم المتحدة عالي المستوى بشأن

التهديدات والتحديات الجديدة يمكن أن يكون أساساً مفيداً للتوصل إلى توافق سريع في هذا الصدد.

4 ـ طبيعة العنف التي يتميز بها الإرهاب تجبر المجتمع الدولي على التركيز على إجراءات للقضاء على المنظمات الإرهابية ومنع الأعمال الإرهابية، ومن ناحية أخرى، فمن الأهمية بمكان معالجة العوامل التي توفر أرضية خصبة لازدهار الإرهاب بغرض الإسهام في القضاء على الإرهاب.

5 ـ ينبغي بذل محاولات جادة لتسوية المنازعات الإقليمية والدولية سلميا من أجل تفويت الفرصة أمام المنظمات الإرهابية لاستغلال معاناة الشعوب التي ترزح تحت وطأة ظروف غير عادلة، ونشر أيديولوجيتها المضللة وإيجاد أرضية خصبة لتجنيد الأفراد وممارسة أنشطتها غير الشرعية.

6 ـ ينتهك الإرهاب تمتع الفرد بالحقوق الأساسية للإنسان. فالإرهاب ليس له دين معين أو جنس أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن أية محاولة لربط الإرهاب بأي دين سيساعد في حقيقة الأمر الإرهابيين وينبغي رفضه بشدة. ومن ثم، ينبغي اتخاذ التدابير للحيلولة دون عدم التسامح حيال أي دين وتهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك يستند إلى القيم المشتركة بين الدول المنتمية إلى عقائد مختلفة.

7ـ ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المناسبة وضع الأطر وقواعد السلوك لمعاونة الدول ووكالاتها لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بالقانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان، والحقوق الإنسانية وحقوق اللاجئين.

8ـ ينبغي دعم جهود الإصلاح الوطني المبذولة من قبل البلدان بهدف توسيع المشاركة السياسية والتعددية، وتحقيق التنمية المستدامة، والتوصل إلى توازن اجتماعي وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني بغية التصدي للظروف التي تعزز العنف والتطرف.

9ـ ينبغي وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات وفيما بين الأديان. وينبغي لهذا الغرض، وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية وسائر مصادر الاختلاط بالآخرين بغية تعزيز قيم التسامح، والتعددية والتعايش الإنساني على مستوى القاعدة الشعبية فضلا عن توفير المعارف الأساسية بالحضارات والأديان وزيادة وعي الجمهور ووسائل الإعلام بأخطار الإرهاب والتطرف.

10ـ ينبغي تشجيع التسامح والتعايش وتعميق التفاهم المتبادل بشأن مختلف الأديان من خلال المناقشة العامة وتبادل الأفكار. وينبغي تحديد المعايير وقواعد الأخلاق لتقييم طباعة أو نشر المواد التي تعزز الكراهية أو تحرض على العنف.

11ـ يتعين إيلاء اهتمام خاص بموقف المهاجرين. وفي كثير من الحالات، يمثل هؤلاء الناس "الآخر"، وهم معرضون للعنصرية وكراهية الأجانب وعدم التسامح. ولا شك أن تناول الحقوق الأساسية لهؤلاء الأشخاص سوف يسهم في سد الفجوة الثقافية. وفي نفس الوقت، يتعين على المهاجرين أن يبدو رغبتهم على الانفتاح في مجتمعاتهم المضيفة.

12ـ تعتبر الأمم المتحدة بمثابة المنتدى الرئيسي لتوحيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. والدول الأعضاء مدعوة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية

الرئيسية الـ12 بشأن الإرهاب فضلا عن المصادقة عليها دون تحفظات ، وتستطيع الدول أن تستفيد حيثما يكون ذلك مناسبا، من المساعدات التقنية للجنة مكافحة الإرهاب المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن فرع مكافحة الإرهاب التابع لـUNDOC . كما يتعين على سائر البلدان أيضا أن تدعم اللجنة 1267 المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فضلا عن دعم فريق الرصد التابع لها أيضا .

13ـ تشكل قرارات مجلس الأمن أرقام 1267، 1373، 1526، 1540 و1566 أساسا متينا وشاملا لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي . وتقدم هذه القرارات أيضا خطة طريق واضحة للخطوات اللازم اتخاذها . ويتعين على جميع البلدان اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بغية الاستجابة الكاملة لأحكام قرارات مجلس الأمن الموضحة أعلاه .

14ـ إن المهمة التي تتمثل في إنشاء أداة قانونية عالمية لم تستكمل بعد . وبالنسبة للمناقشات التي جرت في الأمم المتحدة بشأن اتفاقية شاملة حول الإرهاب فهي لم تحرز تقدماً بسبب الخلافات حول تعريف الإرهاب . ويتعين على سائر الدول أن تبذل المزيد من الجهود من أجل إبرام هذه الاتفاقية .

15ـ يتعين إيلاء عناية خاصة للتدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل وحيازة وسائل نقلها . إن القيام في أقرب وقت ممكن باعتماد مشروع الاتفاقية الدولية المبرمة، برعاية الأمم المتحدة والمتعلقة بمنع أعمال الإرهاب النووي، سيشكل خطوة حاسمة لتحقيق هذه الغاية .

16ـ إن الفكرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية من أجل إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يتعين دراستها ودعمها على نحو إيجابي .

17- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين الدول لتحديد وتفكيك الخطر المالي للإرهاب وكذلك أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمتفجرات والاتجار في المخدرات . وينبغي للبلدان السعي إلى إنشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العملية بين السلطات المختصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

18- تشجيع البلدان على التنفيذ الكامل للمعايير الدولية الحالية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لاسيما فريق العمل المالي المعني بتوصيات (9+40) ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإضافة إلى أفضل الممارسات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال :

ـ تعزيز جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب .

ـ تشجيع البلدان التي لا تخضع للتقييم المشترك لفريق العمل المالي أو الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي للتطوع للتقييم بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ـ تشجيع كافة البلدان لتطوير وحدات الاستخبارات المالية التي تستجيب لتعريف ومعايير مجموعة إجمونت (**Egmont**) وانضمام هذه الوحدات إلى مجموعة إجمونت لتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات العملية .

19- يطلب من الأمم المتحدة العمل مع الأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي للمزيد من التطوير للمعايير الدولية لضمان قيام المنظمات الخيرية والإنسانية غير الربحية بدورها في تنظيم عملياتها، وكذلك من خلال منعها من استخدامها في أنشطة غير مشروعة. وينبغي وضع هذه المعايير في إطار فريق العمل المالي والأجهزة الإقليمية لفريق العمل المالي

20 – العمل على ضمان تدفق المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة، الأمن الوطني ووكالات الاستخبارات التي تضطلع بمسؤوليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك ينبغي للبلدان كفالة التعاون بين الوكالات على أفضل نطاق ممكن على أسس ثنائية وإقليمية ودولية.

21 – زيادة التعاون على المستوى الوطني والثنائي والتنسيق بين أجهزة مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات ودعم تبادل الخبرات والتجارب، على سبيل المثال عبر التدريب لضمان الفعالية في محاربة الإرهابيين والجريمة المنظمة .

22 – سن القوانين لمحاربة تهريب الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والرفع من قدرات هيئات إنفاذ القانون (بما في ذلك السلطات القضائية) لتطبيق هذه القوانين.

23 – ينبغي على المجتمع الدولي تنشيط جهوده من أجل تطوير وتنقيح آلياته التي تمكن البلدان من الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن 1267، 1373 بتجميد أصول الإرهابيين ومن يدعمهم ماليا وذلك بلا إبطاء، وبصفة خاصة، ينبغي للبلدان تقديم بيانات دقيقة وموثوق بها وكاملة تحت تصرفها عن

اسم أي شخص أو منظمة أو كيان بالإضافة إلى المعلومات حول المشاركة في الإرهاب قبل عرضها على لجنة القرار 1267 . ويجب وضع إجراءات لرفع الأسماء من القوائم .

24 – تشجيع إنشاء أجهزة محلية خاصة لإدارة الأصول المصادرة والمستولى عليها ، والأموال الناتجة عن غسيل الأموال ، وتمويل الإرهاب ، وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة . هذه الأموال يمكن استخدامها في تعزيز الوسائل المخصصة لمكافحة كافة أشكال الجريمة ، فضلا عن تعويض ومساعدة ضحايا الإرهاب .

25 – على المستوي الوطني ينبغي تحديد الأفراد والكيانات التي يشتبه في تمويلها الإرهاب . وعلى مستوى وحدات الاستخبارات المالية ، يمكن تقاسم هذه المعلومات بحرية وسرعة طبقاً لمبادئ (اجمونت) ، وفي حالة اكتشاف معلومات ذات صلة ، ينبغي للبلدان الإبلاغ عنها من خلال القنوات الملائمة .

26 ـ تشجيع البلدان على إجراء دراسة جدوى تنفيذ نظام جمع وتحليل المعلومات من قبل وحدات الاستخبارات المالية للتحويلات المالية البرقية الدولية ، لتسهيل كشف المعاملات أو الأنماط التي قد تشير لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب .

27 ـ إن القاعدة الأساسية للنجاح تتمثل في إستراتيجية حكومية فعالة لمكافحة الإرهاب تضع أهدافاً واضحة ومدروسة لكافة الإدارات والوكالات المختصة بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون وإدارات الاستخبارات والإدارات العسكرية ووزارات الداخلية والخارجية .

28 ـ هناك حاجة لإنشاء آليات وطنية فعالة تقوم بتنسيق الإستراتيجية الوطنية خاصة ما يتعلق بأعمال إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات والتعاون الدولي .

29 ـ تتأثر كل أمة بنجاح أو فشل الآخرين . ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك آليات فعالة على المستوى الثنائي والمتعددة الأطراف تقودها إرادة سياسية لتعزيز التعاون والتكامل في مجالات إنفاذ القانون والمجالات القضائية والاستخباراتية . وهذه بدورها يمكنها أن تواجه عددا من القضايا مثل الإطار القانوني للتعامل مع الجماعات الإرهابية وشركائها ومع إجراءات تبادل المجرمين والرقابة على الحدود وحماية الموانئ والنقل البحري .

وهناك حاجة لعمل فعال تعاوني في كافة مراحل عمليات مكافحة الإرهاب الدولية بما في ذلك الفرق المتخصصة متعددة الأطراف .

30 ـ يتطلب النجاح تبادل المعدات والمعلومات والأساليب والوسائل والخبرات على المستوى الدولي . وهناك فائدة كبيرة من تأسيس مراكز لبناء القدرات الخاصة بمكافحة الإرهاب وعقد المنتديات بهدف تحسين تشريعات مكافحة الإرهاب وتوفير التدريب وتبادل المعدات والأساليب والخبرات الكفيلة بالتعامل مع المنظمات الإرهابية الناشئة بما في ذلك منع سوء استخدام شبكات النت (السيبر) .

31 – من الأهمية بمكان ، وعلى أساس طوعي ، توفير الأموال والموارد الأخرى مثل معدات التقنية العالمية لتستفيد منها الدول التي تحتاج هذه المساعدة على قدر حجم التهديد الذي تواجهه هذه الدولة ومستوى عملياتها المناهضة للإرهاب .

32 ـ يتعين تنفيذ إجراءات لمكافحة الإرهاب وفقا للقانون المحلي والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ، مع احترام حقوق الإنسان والإخفاق في عمل ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغريب المجتمعات فضلا عن أنه يسبب التهميش .

33 ـ يتمثل جزء هام من أي إستراتيجية في تحديد ومواجهة العوامل التي يمكن استغلالها من قبل الإرهابيين في تجنيد أعضاء ومؤيدين جدد .

34 ـ ينتعش الإرهابيون في أضواء الدعاية بمختلف الطرق ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام والمجتمعات المدنية ونظم التعليم دورا هاما في أي إستراتيجية للتصدي لدعاية الإرهابيين ومزاعمهم في المشروعية . مع وضع قواعد إرشادية للتقارير الإعلامية والصحفية فيما يحول دون استفادة الإرهابيين من الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك .

35 ـ يتعين أن تكفل أي إستراتيجية لمكافحة الإرهاب أقصى درجات الاحترام والحساسية والمساعدة المادية لضحايا الإرهاب .

36 ـ تأييد دعوة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب ، الذي سوف يضطلع ، من بين أمور أخرى ، بتنمية آلية لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب ، وربط المراكز الوطنية لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة الإرهاب ، مع وجود قاعدة بيانات كفيلة بالاستكمال السريع للمعلومات الممكنة مع الأخذ في الاعتبار بأن مكافحة الإرهاب تعتبر بمثابة جهد جماعي يتطلب أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين الدول والاستعداد الكامل لتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية على الفور بين الأجهزة المتخصصة من خلال معدات آمنة .

37 ـ تشجيع الدول على إنشاء مراكز وطنية متخصصة في مكافحة الإرهاب ودعوتها لإنشاء مراكز مشابهة على الصعيد الإقليمي لتسهيل المشاركة في الاستخبارات، وتبادل المعلومات العملية في الوقت الفعلي، وتنمية آليات وتكنولوجيات لجمع البيانات وتحليلها بهدف القضاء المبرم على إعداد العمليات الإرهابية والتقليل من أهمية شبكات تجنيد الإرهابيين وتدريبهم ودعمهم وتمويلهم، والتنسيق بين الهيئات الدولية ذات الصلة والمراكز الإقليمية الأخرى.

38 ـ دعوة الإنتربول للنظر في الكيفية التي يمكن من خلالها التعزيز الفعال لعمله القائم الموسع الموجه لمكافحة الإرهاب، ودعوة جميع أعضاء الإنتربول إلى الإسهام الفوري والنشط في الاحتفاظ بقائمة حديثة تضم الإرهابيين المطلوبين.

39 ـ تشجيع الدول على اتخاذ تدابير وتشريعات وطنية قادرة على منع الإرهابيين من استخدام قوانين اللجوء والهجرة للوصول إلى مأوى آمن، أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد، والتدريب، والتخطيط والتحريض وشن العمليات الإرهابية ضد دول أخرى.

40 ـ إنشاء، عندما يكون ذلك مناسبا، أفرقة عمل لمكافحة الإرهاب في كل بلد تتكون من عناصر من أفرقة عمل وإنفاذ القانون وتدريبهم على التصدي للشبكات الإرهابية.

41 ـ تنمية قوانين محلية بشأن مكافحة الإرهاب وذلك لتجريم جميع الأعمال الإرهابية بما في ذلك تمويل الأنشطة الإرهابية.

42 ـ دعم ومساعدة البلدان النامية في إنشاء آليات إنذار مبكر، وإدارة الأزمات وتحسين قدرات هؤلاء الذين يتعاملون مع الأزمات ومواقف الإرهاب.

43 ـزيادة التفاعل مع وسائل الإعلام لتعزيـز وعـي الشـعوب بمخـاطر الإرهـاب، وذلك حتى لا يمكن استخدام وسائل الإعلام أو التلاعب بها من قبل الإرهابيين.

44 ـتعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لضمان مساهمة فعالة في المشاركة في المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

45 ـإن إنشاء قاعدة بيانات دولية لتنسيق الإجراءات فيمـا يتعلـق بجـوازات السـفر المسروقة، وغيرها من وثائق السفر الأخرى، حيث يمكن تحديد مكان وأعداد تلك الجوازات بغية الحد من تنقلات الإرهابيين، وتشجيع إتباع معايير دولية لها صـلة بالتكنولوجيا المتطورة، من خلال التعاون الدولي و المساعدة التقنية حيثما يتطلب الأمر لمنع تزوير جوازات السفر واستخدامها من قبل الجماعات الإرهابية في التنقل من بلد لآخر

* * * * *